ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

تصفية شركة "الحديد والصلب"..
القرار الصعب

- القرارات الافتتاحية لـ"بايدن".. إلغاء "إرث ترامب"
- تداعيات انضمام إسرائيل للقيادة المركزية الأمريكية
- لقاح كورونا وسياسات الصحة.. تساؤلات مصرية
- مأزق الخصوصية وإصلاح وسائل التواصل الاجتماعي

FEB 2021
العدد (18)
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com
/ecsstudies

تقديرات مصرية

تصفية شركة «الحديد والصلب».. القرار الصعب

/ecsstudies
www.ecssstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

إخراج فني
أحمد حسني

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (18) - 1 فبراير 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- تصفية شركة الحديد والصلب.. والإصلاح الاقتصادي

قضايا دولية 10

- القرارات الافتتاحية لـ"بايدن".. إلغاء"إرث ترامب"
- توجهات "لاشيت" المرشح الأقرب لخلافة "ميركل"

قضايا الأمن والدفاع 22

- تداعيات انضمام إسرائيل للقيادة المركزية الأمريكية
- سيناريوهات علاقة قطر مع تركيا وإيران بعد المصالحة
- انتخابات إسرائيلية وفلسطينية.. هل يتحرك السلام؟

قضايا السياسات العامة 34

- تصفية شركة "الحديد والصلب".. القرار الصعب
- صندوق النقد.. رؤية إيجابية لأداء الاقتصاد المصري

قضايا نوعية 44

- لقاح (كوفيد- 19) وسياسات الصحة: تساؤلات مصرية
- الجدوى الاقتصادية والبيئية لمبادرة إحلال السيارات القديمة

كيف يفكر العالم؟ 62

- مأزق الخصوصية وإصلاح وسائل التواصل الاجتماعي

بيانات وإحصائيات 70

- موقع مصر على مؤشر الحوكمة العالمي

الافتتاحية

تصفية شركة الحديد والصلب.. والإصلاح الاقتصادي

* د.عبد المنعم سعيد

"تقديرات مصرية".. مطبوعة تسعى إلى التعامل مع القضايا القومية الكبرى من زوايا مختلفة، قد تكون قومية، أو إقليمية، أو محلية، وأحيانًا تنبع من مثال واحد يبدو صغيرًا أو محدودًا، لكنه في الواقع يعبر عن قضية كبيرة ومؤثرة على الواقع، سواء كان استراتيجيًّا، أو سياسيًّا، أو اقتصاديا، فهي متعددة الأوجه، وبهذه الصفة تصبح موضع اهتمام الرأي العام.

المثال الواضح على هذه الحالة هو النقاش الجاري في الإعلام المصري، وفي مجلس النواب، حول تصفية شركة حلوان لصناعة الحديد والصلب التي جرى إنشاؤها في عام 1954. فبعد ما يقرب من سبعة عقود؛ فإن الشركة عمليًّا لا تعمل، حيث توقفت أفرانها الأربعة عن العمل، وتحملت خسائر فادحة، وباتت مدينة بشدة.

في الحالتين، صارت الشركة عبئًا كبيرًا على الموازنة العامة، ولم يعد هناك حل لها -بعد محاولات كثيرة للإصلاح- إلا التصفية، وهو ما سبّب معارضة ملحوظة باعتبارها إرثًا تاريخيًّا من ناحية، وأن إصلاحها لا يزال ممكنًا من ناحية أخرى.

لكن القضية تشمل ما هو أكبر، فهناك 48 شركة من شركات قطاع الأعمال العام لا سبيل لها للخروج من مأزقها إلا التصفية، وما تبقى في معظمه من شركات عامة سوف يسير في هذا الطريق، سواء كان ذلك لإيقاف نزيف الخسائر والديون التي لم تعد الموازنة العامة على استعداد لتحملها، أو لأن الشركات قد تعداها الزمن والتكنولوجيا، أو أن منتجاتها قد عفّى عليها الزمن داخليًّا وخارجيًّا.

الأمر هكذا يجعل القضية ماسّة بالاقتصاد القومي ككل، خاصة وأن ما تبقى من الشركات البالغة 125 شركة تعاني هي الأخرى مصاعب كبيرة، خاصة في القدرة على المنافسة في الداخل والخارج.

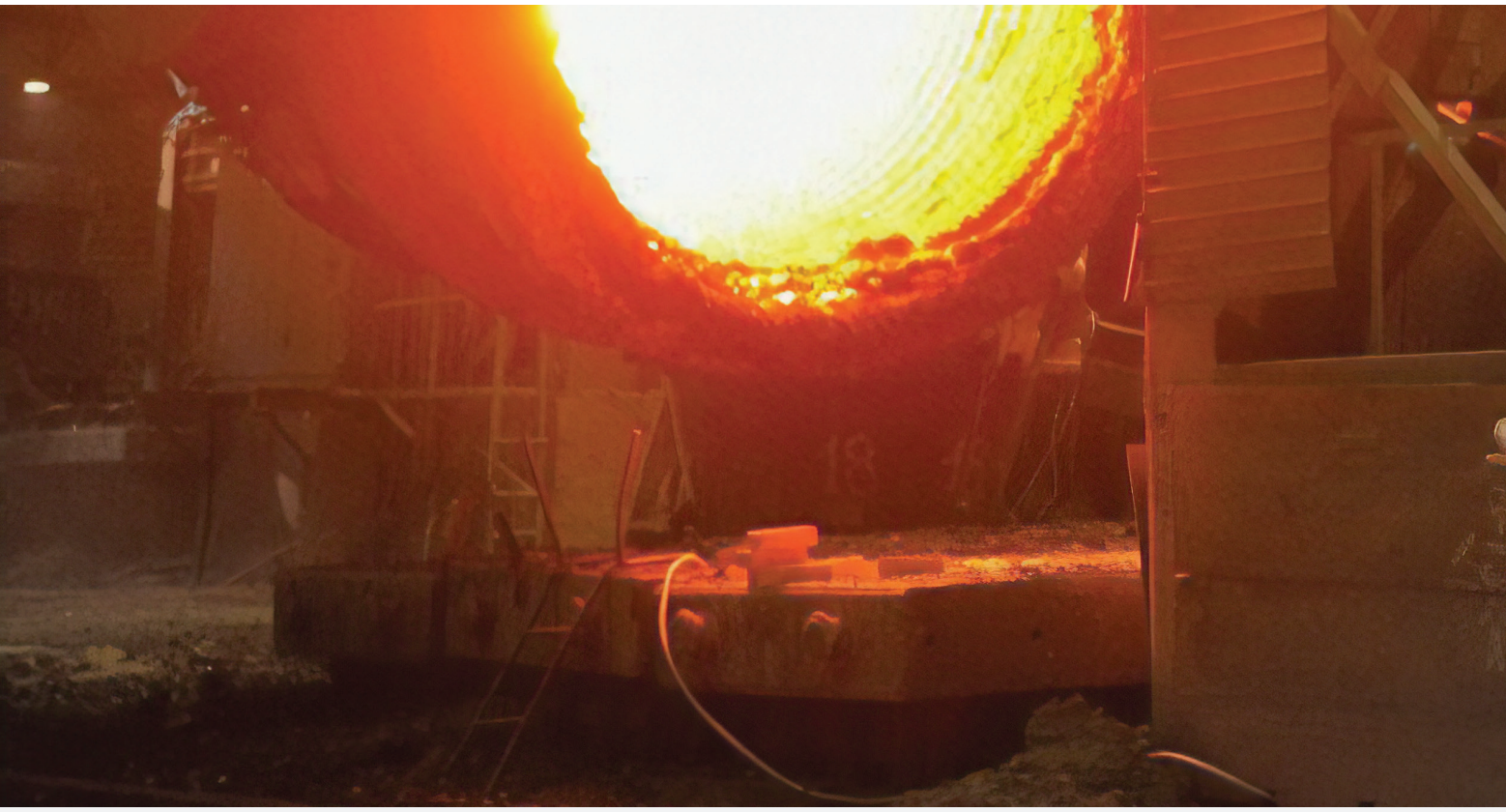

لذلك، فإن الأمر بات يقتضي مراجعة لمجمل "الاقتصاد العام" في مصر، وهذا لا يشمل فقط شركات قطاع الأعمال، وإنما كلّ ما يمت إلى التعريف بصلة من مرافق الموانئ والمطارات والسكك الحديدية والبريد والمصانع الحربية، وما يتعلق بالموارد الطبيعية من مناجم وأراضٍ وممرات بحرية مثل قناة السويس.

تحديد حجم الاقتصاد العام في مصر يضع قضية شركات قطاع الأعمال العام في حجمها الصحيح، أما إذا كانت القضية هي مصنع الحديد والصلب والشركات الخاسرة كلها، فإن حجمها في الطاقة الاقتصادية المصرية يتواضع كثيرًا.

بهذه الحالة، تكون عملية الإصلاح الاقتصادي القومي الذي تسير فيه الدولة بثبات منذ العام المالي 2015/2014 إلى الآن هو المخرج للقضية الاقتصادية في مصر، سواء في شقها العام أو الخاص، ولا تعود المسألة إصلاح مصنع بعينه، وإنما تجهيز البيئة الاقتصادية لقدر أكبر من القدرة على المنافسة الداخلية التي تمنع الاحتكار، والمنافسة الخارجية التي تجعل من هدف الدولة للتصدير 100 مليار دولار ممكن التحقيق. تلك هي المسألة.